# مشكلة التسمية أم مشكلة العطالة الفكرية/ ٣

**أسامة أدور موسى***

تناولنا في الجزأين السابقين ما يسميه البعض "مشكلة التسمية" والجدال العقيم الدائر حولها. وطرحنا مجموعة من النقاط التي أردنا توضيحها في هذا السياق وهي: "تسمياتنا المتعددة غنى حضاري أسأنا استخدامه". حيث وُجب علينا أن نثبت ملكيتنا وانتماءنا لها مجتمعة، لكننا حاولنا جاهدين.. جاهلين، أن نثبت العكس. وسنتابع في هذا الجزء النقطة الثانية: الكلدان الآشوريون السريان أمة واحدة بتسميات متعددة :

لسنا في هذا المقام، وهذا المقال، في وارد خوض بحث تاريخي مفصّل حول مسألة التسميات المتعددة لشعبنا، والحقب والمراحل التاريخية التي مرت بها أمتنا، فهذا ليس من اختصاصنا نحن الإعلاميين. كما أننا لسنا بحاجة إلى أن نثبت بالبراهين والأدلة أننا أمة واحدة وشعب واحد، فنحن نمتلك كل مقومات الأمة الواحدة من لغة وتاريخ وجغرافيا وثقافة وغيرها من المقومات، التي تجهد بعض الشعوب الصديقة والمجاورة لإثبات أنها تمتلكها من دون جدوى. والأكثر من ذلك، نحن نتحدى أن يثبت أحد في هذا الكون عكس ما ذهبنا إليه. فلا وجود في العالم عبر تاريخه الطويل لـ "ثلاثة شعوب!!!" تتكلم لغة واحدة، ولها من التراث والثقافة والموسيقى والفولكلور نفسه، وتمارس ذات العادات والتقاليد، وتدين بالديانة نفسها، وتعيش في ذات البقعة الجغرافية، ويدوّن مؤرخوها العلمانيون والكنسيون ذات التاريخ، وتتطابق أسماؤها وأشكالها وطبائعها، وتتمايز أشكال أبنائها عن غيرها من الشعوب المحيطة، رغم كل محاولات التعريب والتنريك والتكريد التي تكالبت، ولا تزال، على أبنائها على مر الزمن.

إذا، لا بد أمام حقائق التاريخ وقوة المنطق أن يعترف تجار التسميات وحملة رايات التطرف أننا أمة واحدة بتسميات متعددة، رغماً عن أنوفهم وأنوف من يوجههم ويحركهم ويخدر ضمائرهم ويشتري ذممهم بحقائب الأوراق النقدية الخضراء!!.

فأنا آشوري لأني حفيد حضارة آشور وبراهيني على ذلك ساطعة، وأنا سرياني لأنني حفيد مار أفرام وأدلتي على ذلك مقنعة، وأنا كلداني لأنني ابن هذه الكنيسة المقدسة التي عمرها أكثر من خمسمائة عام وإثباتاتي على ذلك كثيرة. أنا ابن هذه التسميات الثلاث بلا أي شك ولا أي خجل ولا أي تناقض. نحن لسنا الشعب الوحيد الذي يمتد تاريخه إلى حقب طويلة، وبالتالي فإننا لسنا الشعب الوحيد الذي يتزين تاريخ أمته بأسماء كثيرة، لكننا الوحيدون الذين أسأنا استخدام هذا الكنز الثمين من التسميات، وتوظيف هذه الثروة التي يحسدنا عليها من ليس لديه في صفحات التاريخ إلا النادر من الذكر، ومعظم هذا النادر جرائم ومذابح وفظائع.

لننظر من حولنا ونتعلم من تجارب غيرنا، ألم يكن الإيرانيون يسمّون في حقبة تاريخية مزدهرة "فرسا"؟، أو لم يكونوا هم أنفسهم "الميديون" و"الفرثيون" في حقب أخرى سابقة؟؟. هل ينكر الإيراني أيا من تسمياته الفرثية أوالميدية أوالفارسية أوالإيرانية؟؟. وهل وقفت تسمياته المتعددة حائلا دون جعل إيران والإيرانيين من أقوى وأهم الدول والشعوب في المنطقة عبر التاريخ ؟؟؟.

ولنستطرد في سرد أمثلة مشابهة من كتب التاريخ العتيقة الكثيرة، ألم يكن الإيطاليون اليوم يتسمون بأسماء تاريخية متعددة، أي ألم يكن هؤلاء الطليان هم أنفسهم الرومان وهم أنفسهم البيزنطيون؟؟. ولنتابع طرح أسئلتنا على صغار العقول من تجار التسميات: أليس إغريق الأمس هم يونانيو اليوم؟؟. أليس عبرانيو الأمس هم إسرائيليو اليوم؟؟. وفراعنة الأمس مصريو اليوم؟؟. وعثمانيو الأمس هم أتراك اليوم؟؟. أليس الانكليزي هو نفسه البريطاني؟؟. والألماني هو نفسه الجرماني والدوتشلاندي؟؟. والهولندي هوالنذرلندي؟؟. فلماذا لا يكون الكلداني هو نفسه السرياني وهو نفسه الآشوري لكن بتسميات متعددة وفق حقب تاريخية متعاقبة؟؟. أليس تاريخنا أقدم وأطول وأعرق من تاريخ هذه الشعوب جميعها؟؟. أما بالنسبة للغة، فماذا ضر لوكانت لغتنا سريانية أوغير سريانية، أليست لغة الإيرانيين فارسية؟.. أليست لغة البريطانيين إنكليزية؟؟، وهناك عشرات الأمثلة الأخرى التي يمكن أن نسوقها في هذا المجال لنثبت أننا لسنا الشعب الوحيد الذي يستخدم تسميتين مختلفتين. فلماذا يصر البعض من تجار التسميات العاطلين عن العمل أن "الآشوري لا ينطق إلا بالآشورية" مثلا !.. وأن من يتكلم السريانية لا يمكن إلا أن يكون سريانيا؟!.

بماذا يجيبنا، بل بماذا سيجيبُ التاريخ، من قال يوما: "إن تحالف الكلدان مع الآشوريين والسريان في قائمة انتخابية واحدة هو كتحالف الكردي والعربي والتركماني في قائمة واحدة"؟؟. بماذا يجيب الأجيال من تفاخر بانتمائه الكردي وخوّن كل متفاخر بانتمائه الآشوري من أبناء التسمية الكلدانية؟؟. بم يجيبنا من حرّم علينا انتماءنا السرياني بقوله أننا عرب مسيحيون ولسنا سريانا كلدانا آشوريين؟؟. نترك للتاريخ إجاباتهم وتبريراتهم وتصريحاتهم التي كانت بمثابة هولوكوست سياسي استهدف وجودنا ودورنا في أوطاننا التي نعيش فيها في أدق المراحل، هذا الوجود الذي بات يخضع للتدمير الممنهج من قبل جهات معروفة للقاصي والداني، ساعد على تطبيق فصوله مرتزقة التسميات بأقلامهم التي ملأها الأعداءُ حبرا مسموما، في طروحات ترتدي لباس الغيرة على هذه التسمية أوتلك. وبعض رجال الدين الذين لا حول لهم ولا قوة إلا بالعزف على علامة الطائفية النشاز بنفاقهم الدنيوي المتسربل بمسوح دينية، نتركهم وتصريحاتهم للتاريخ الذي لا يرحم فغدا سيسمي الأشياء بمسمياتها. وسيشعّ نور الحقيقة عاجلا أم آجلا مهما حاولوا، هم ومن يقف خلفهم، أن يطمسوا ضياءَها، فكل ظلام العالم لا يستطيع أن يطفئ نور شمعة.

في الجزء القادم والأخير سنتناول النقطة الثالثة: المسمى أهم من التسمية.

* إعلامي كلدوآشوري - سوريا.

صلاح زينل

# العراق أكبر ساحة للنشاط السياسي والإنساني

**سعد حسين - بغداد**

عندما قررت فصائل سياسية عراقية في المنفى اسقاط الدكتاتورية في العراق لم يكن في برامجها ومخططاتها اقامة نظام ديمقراطي فوضوي يسمح لمن يريد ان يؤسس كيانا سياسيا أو منظمة غير حكومية دون ان تتوفر الشروط القانونية والمعايير التي تنظم الحياة السياسية في أي مجتمع ديمقراطي.. تلك الشروط والمعايير التي تسمح بممارسة الديمقراطية والتمتع بالحريات السياسية بشكل متوازن وبما يكفل خدمة المصالح الوطنية وتحقيق الامن والاستقرار.

هذا المفهوم الصحيح لتطبيق الديمقراطية كان السبب الرئيس لنجاح النظم الديمقراطية في مناطق كثيرة من العالم وبعضها أحرز تقدما كبيرا ما يزال مستمرا منذ قرون بوجود كياتين سياسيين او ثلاثة يتناوبون مسؤولية الحكم بناءا على رغبة شعوبهم، وفي مناطق أخرى من العالم الحر شكلت عدة أحزاب سياسية لا تتعدى في أحسن الأحوال عن "١٥" كيانا سياسيا يتنافسون بطريقة مشروعة وحضارية للوصول الى السلطة.

وعلى صعيد تعزيز دور المجتمع سمحت دساتير الدول الديمقراطية بتشكيل منظمات غير حكومية ومؤسسات اجتماعية وثقافية وعلمية وانسانية أطلق عليها تسمية موحدة هي مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم للدولة الدعم والمساندة والمشورة للنهوض بالمجتمعات ومساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع وحماية البيئة. ولأجل تفعيل عملها سمحت القوانين بتشكيل مثل هذه المنظمات ولكن ايضا بناءا على شروط وضوابط لا بد من توفيرها بما يضمن قدرة أي منظمة على تقديم العون المجاني للمجتمع دون الاستعانة بمصدر خارجي لتمويلها أو تلجأ الى الدولة نفسها للحصول على مساعدتها.

وفي العراق حيث ما تزال التجربة الديمقراطية حديثة بعد انقضاء ما يزيد عن نصف قرن من الحكم الاستبدادي، لم يشهد العراق أية مبادرة جادة لتنظيم تشكيل وعمل الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بل تركت الساحة السياسية مفتوحة امام من يرغب بتشكيل حزب سياسي بغض النظر عن توفير المعايير والشروط القانونية.

ان اطلاق الحرية للأفراد دون وجود ضوابط قانونية، أدى الى تشكيل كيانات سياسية تجاوز عددها "٣٠٠" حزب وكيان دخل منها ما يقارب من مئتي حزب في الانتخابات التشريعية مما صعّب كثيرا من العملية السياسية والحياة الديمقراطية وممارسة الحريات كما أدى الى تشتيت أصوات نسبة من الناخبين واستنزاف موارد لا يستهان بها في وقت يدرك فيه العراقيون ان العديد من هذه الكيانات او الأحزاب لا تمثل الا مؤسسيها الذين كانوا يعلمون جيدا ان فرصة نجاحهم في الانتخابات معدومة ما دفعهم الى الدخول في ائتلافات حققت لهم مبتغاهم.

السؤال الذي يطرحه كل عراقي، هل يعقل ان يكون في بلد صغير كالعراق لا يتجاوز عدد سكانه عن "٢٧" مليون نسمة ما يزيد عن "٢٥٠" حزب سياسي ويقدر عدد منظماته غير الحكومية بعشرين الف منظمة؟، سجل منها لحد الآن حوالي الفي منظمة في وزارة المجتمع المدني. وهل نحن بحاجة فعلا الى هذا الكم الكبير من الأحزاب والمنظمات كي يقال ان العراق دولة ديمقراطية؟.

في الواقع عندما تشكل هذا العدد الهائل من الاحزاب السياسية في العراق برزت هناك مشكلة في البحث عن تسمية لكل فصيل سياسي، فتسابقت الاحزاب الوليدة لإطلاق تسميات متداولة في الحياة السياسية العراقية والاقليمية، الا انها نفذت فإستعانت بتسميات فرنسية والمانية وايطالية وتركية وهندية ويمكن القول ان في العراق اسماء لأحزاب متشابهة ولكن مقلوبة التسمية "كأن يسمي وليس تحديدا" الحزب الوطني العراقي أو الحزب العراقي الوطني، بعض الفصائل اخذت تسميات عشائرية وأخرى بأسماء تاريخية ودينية أو بأسماء مؤسسيها.

وفي مركب الدولة السياسي أصبح عدد البَحارة يفوق قدرة المركب على استيعابهم ولا بد للدولة والقوى الرئيسة في المجلس النيابي من وضع تشريع مثل بقية الدول الديمقراطية ينظم النشاط الحزبي وتشكيل الاحزاب السياسية وفقا للشروط والمعايير المتداولة عالميا.

أما على صعيد المنظمات غير الحكومية فالدولة والمجتمع على دراية تامة بأن الحالة الاقتصادية لعموم السكان متردية وبوجود غياب لمؤسسات صناعية وتجارية مانحة ما لا يساعد على تشكيل هذا الرقم الفلكي من المنظمات غير الحكومية التي تعتمد بالدرجة الاولى على الدعم الخاص المقدم من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في البلاد.

لذا فأن الحديث عن وجود عشرين الف منظمة غير حكومية عراقية هو تصور خرافي لا يمكن ان نجده في اية دولة شرق أوسطية ولا حتى في العالم، دول يبلغ تعداد سكانها أكثر من ثلاثمئة مليون نسمة لا يمكنها استيعاب هذا الرقم الهائل، ثم كيف يمكن لآلاف من هذه المنظمات ان تعمل في بلد صغير كالعراق وفي مجال محدود هو الانساني ولكل واحدة منها خططها وأهدافها. ثم من أين ستحصل هذه الكيانات على الدعم الشعبي والمؤسساتي كي تستطيع تقديم مساعداتها وتضطلع بأنشطتها؟.

في الواقع أن العديد من المنظمات غير الحكومية التي تشكلت بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ طالبت وما تزال الدولة بتقديم المساعدة لها في حين أن السياق هو أن هذه المنظمات هي التي تساعد الدولة وليس العكس، ولا يخفى أن بعضها حصل على تلك المساعدة ما جعل المنظمات غير الحكومية عبئا ثقيلا على الدولة يستنزف مواردها التي تذهب على شكل نفقات ورواتب للعاملين فيها.. ثم من أين للدولة هذا الجهاز الكبير الذي يستطيع التعامل والتنسيق مع عشرين ألف منظمة غير حكومية تقدر وزارة المجتمع المدني بأن عددها بحدود "١١" ألف.. هذه المنظمات تدق يوميا أبواب الوزارات والمحافظات طالبة العون والمساعدة كي تستطيع العمل في محيطها الانساني وكأن الدولة غير قادرة على اداء ذلك.

ببساطة نقول أن العراق ليس بلد الكوارث الطبيعية ولم يعد بلد الدكتاتوريات العتيدة وأن مجتمعه صغير ومساحته الجغرافية محدودة ويمكن تدبير أنشطته الانسانية بوجود عدد محدود من المنظمات الانسانية التي تمتلك موارد ذاتية وخبرات وكفاءات وطنية إضافة الى مستلزمات العمل الميداني، نعم العراق بحاجة الى منظمات غير حكومية تستطيع تقديم المشورة والدراسات والأفكار لمساعدة الحكومة والمجلس النيابي على اتخاذ القرارات الصائبة وهذه المهمة بطبيعة الحال تحتاج الى ملاكات متخصصة للمنظمة غير الحكومية التي تقوم بهذه المسؤولية الانسانية، فهل تستطيع "٢٠" ألف منظمة توفير ملاكات متخصصة فعلا؟.

ما يثير الدهشة هو كيف ومن اين استطاعت ألفا منظمة غير حكومية جرى تسجيلها في وزارة المجتمع المدني مع انتظار "٩" آلاف اخريات فرصتها للتسجيل، الحصول على مواردها المالية؟، وهل أن لجميعها مقرات ومعدات ووسائل نقل واتصال وميزانية أنفاق تصرفها حين تستدعي الحاجة الانسانية ذلك؟.

لو ان ألفي منظمة تعمل في المجال الانساني استطاعت ان توفر كل منظمة منها وحدتين سكنية للمهجرين قسريا ولو ان كل واحدة استطاعت مساعدة أسرة عراقية واحدة من ضحايا الارهاب لقلنا ان العراق بألف خير وبات النموذج رقم واحد في العالم من حيث نجاح مؤسسات المجتمع المدني.

في الختام أن الذي يشغل البال هو من أين جاءت "١١" ألف منظمة حسب تقديرات وزارة المجتمع المدني بأسماء يختلف اسم كل منظمة عن نظيراتها الاخريات فحتى دليل المنظمات غير الحكومية الذي تصدره لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لا يمتلك هذا الرقم من الأسماء، بل أن بعضها يتشابه كأن تكون هناك في دولة ما باسم المنظمة الوطنية لحقوق الانسان ونجد نفس التسمية في بلد آخر أيضا.

ينبغي على وزارة المجتمع المدني أمام هذا العدد الهائل من المنظمات غير الحكومية العراقية ان تعلن صراحة ان الدولة بحاجة الى مساعدة اية منظمة ترغب بالعمل الانساني والاغاثة للتخفيف عن أعباء الدولة وليس العكس وعندها سنعرف العدد الحقيقي للمنظمات غير الحكومية التي ستبقى تعمل في الساحة العراقية!.

# هل سيصلح النواب ما أفسده الإرهاب؟

**حميد الموسوي - بغداد**

الإعتصام النيابي الوطني الذي نفذه البرلمان اللبناني احتجاجا على الحصار الإسرائيلي البري والبحري والجوي المضروب على لبنان بعد فشل العمليات الحربية الاسرائيلية وعدم تمكنها من الاستمرار نتيجة الضربات الموجعة التي تلقتها قوات النخبة على يد المقاومة اللبنانية التي "لم تدمر شبكات ماء، ولا كهرباء ولا نفط ولم تطل الأسواق والمساجد والكنائس وتجمعات العمال والأبرياء، ولم تخطف ولم تنهب ولم تسلب ولم.. ولم". هذا الإعتصام حقق كل أهدافه المرجوة وبنجاح منقطع النظير ميدانيا وبالملموس وإذا كان الهدف المطلوب وهو فك الحصار الاسرائيلي قد تحقق بأقل من أسبوع، فإن الهدف الأسمى قد تحقق قبله ألا وهو تأكيد وحدة البرلمان كمؤسسة وطنية في مواجهة الأخطار المحدقة، برغم اختلاف وتباين الآراء والأهواء والمواقف حتى على أسباب ونتائج تلك الحروب المدمرة.

لا شك أن هذه المبادرة أو الممارسة بل السابقة الرائدة جديرة بالإحترام وأولى بالإقتداء!، خاصة من قبل البرلمانات التي تعاني التشتت وتضارب التصريحات وتقاطع المواقف، لا سيما البرلمان العراقي الموقر، هذا البرلمان الذي كان المراد من تأسيسه والمطلوب منه ان يصبح انموذجا للبرلمانات العربية والاقليمية كونه تشكل على أنقاض دكتاتورية مقيتة بعد عملية تغيير دامية عسيرة وقام على أسس ديمقراطية شعبية وانتخب بممارسة شعبية حرة، وتمتع بحريات واسعة ودعم شعبي وحكومي منقطع النظير وحاز أعضاؤه على امتيازات لم تتوفر لنظرائهم في العالم على الاطلاق.

أن الذي يدفعنا ومعنا جميع المخلصين والقلقين على مستقبل البرلمان العراقي لهذا القول والدفع باتجاه تلك المقارنة، هو سعة الفجوة بين الأطياف المكونة لهذا البرلمان وعمق الجفوة بين أعضائه المحترمين والتي اقرب ما تكون من العداوة والخصام الذي ما ان تخبو ناره إلا لتستعر، وما ان يصفو مناخه إلا ليغبر أو يتلبد.. وما ان يهدأ جدله إلا ليتحول الى هرج ومرج!، كفوف متصافحة وقلوب متصافعة، ففي الفصل التشريعي الأول الذي امتاز بجلسات متواصلة ساخنة لم يخرج البرلمان بقرارات سريعة شافية كافية للأسباب الآنفة الذكر اللهم إلا قرار المنحة المالية الفخمة لأعضاء البرلمان وحقوق التقاعد الكاملة للبرلماني حتى وإن كانت خدمته يوما واحدا!، وبعض القرارات التي خرجت بصيغ توافقية وبقيت أجندة البرلمان الموضوعة بشكل مقلوب على رفوف المكاتب "كما ظهرت على شاشة بعض الفضائيات!"، وهذا الخلل ناجم بدون شك عن اختلاف مقصود ونوايا غير سليمة عند البعض، واختلاق منطقة مستحيلة بين الايمان والفكر، وملاذ آمن بين الحق والباطل في محاولة لنيل رضا الشياطين والملائكة!.

فما ان تقدم مجموعة برلمانية مقترحا، حتى تتصدى له المجموعة الثانية بالتسقيط والإفشال، وما ان تطرح احدى الكتل مشروعا، حتى تتسابق بقية الكتل لاقتفاء أثر فقراته متصيدة ثغرة هنا.. وعثرة هناك.. وضعف هنا.. وركاكة في هذه الصيغة.. وغموض في هذه النقطة.. وتحفظ على هذه الفقرة.. واعتراض على هذه المادة.. وخوف من هذا الباب.. وشك في هذا الشباك.. وريبة من نوايا هذا السقف.. وطلب تفسير لهذه العبارة. وبعد مداولات مملولة الجلسات "مثل جلسات محكمة الجنايات" يضطر المشروع الى الإنتحار!، وتبدأ الانسحابات ومقاطعة الجلسات لتعقبها فترة الاسترضاءات وما ان ترشح قائمة ما وزيرا حتى تنبري القوائم التي ما تزال متنافسة الى رفضه بعد ان تضع على عاتقه كل مخالفات الشرع والقانون والمجتمع وتصمه بعيوب الأولين والآخرين ليستمر مسلسل سحب مرشح واستبداله بآخر الى ان يتم التوصل الى الصيغة التوافقية "شيلني واشيلك".. وكان الله في عون الناس اذا رست المزايدة على مسؤول طيب "لا يهش ولا ينش" أما اذا صرح نائب من هذه الكتلة مبديا رأيا أو موقف كتلته من الحدث الفلاني محليا كان أو دوليا فستسارع الأصوات التي لا يشبه احدها الآخر الى النفي والتشكيك والتغريد خارج السرب!.

ويبدو أن جلسات الفصل التشريعي الثاني التي باشرت أعمالها بعد العطلة الصيفية لن تكون أوفر حظا وأطيب نتائج من سابقاتها "جلسات الفصل التشريعي الأول"، فها هي الجلسة الاولى التي دشنت الفصل التشريعي الثاني يوم الخامس من أيلول ٢٠٠٦ تفتتح برنامجها بمشاريع واستحقاقات دستورية أكثر سخونة واثارة للجدل وعلى رأسها مسألة الفيدرالية وتوزيع الأقاليم، ومسألة العلم والنشيد والشعار.

ويبدو ان طرح هذه المشاريع وإن كانت استحقاقا دستوريا، جاء سابقا لأوانه خاصة وأن الأوضاع تشتد تأزما والمناخات مهيأة لعقد مؤتمرات وندوات المصالحة الوطنية، وتشهد مساع حثيثة من جميع الأطراف لإنجاح مبادرة السيد رئيس الوزراء للحوار الوطني والمصالحة علها تسهم في وقف نزيف الدم العراقي وتصون ما تبقى من أرواح يجهد الارهابيون على ازهاقها كل يوم.

أن النواب العراقيين مدعوون في هذا الوقت بالذات الى إحباط ما تبقى من مخططات مغرضة تحاول الإطاحة بالتجربة العراقية الجديدة، وليضعوا كل تجارب الفترة السابقة نصب أعينهم ويستفيدوا من نتائج الفصل الأول متجاوزين الهفوات والهنات جاعلين من الديمقراطية رصيدا لوطنيتهم واضعين مصلحة العراق وشعبه الصابر فوق كل اعتبار. وهذا لا يتأتى إلا بوحدة الصوت وقوة القرار. وحتى لا يقعوا في فخاخ الفتنة والفرقة ليسمعوا العالم صوت العراق موحدا والذي يتجسد من خلال وحدة الصوت البرلماني الوطني.

**الصوت العراقي يوحده إجماع برلمانه الوطني، ويشتته نزاع أعضائه وخلافاتهم المزمنة**

**النواب العراقيون مدعوون في هذا الوقت لإحباط ما تبقى من مخططات خائبة تسعى للإطاحة بالتجربة العراقية الرائدة**

# الديمقراطية عندما تكون مصداقا بارزا للوطنية

**أبو حيدر المولى - بغداد**

ما دمنا جادين في السعي لبناء نظام سياسي ديمقراطي متكامل، على ركام وأنقاض دكتاتورية استبدت عقود، فلا بد من احياء مبدأ المساءلة الذي طواه النسيان ودفنته سياسة التسلط لندفع بالناس الى المشاركة الميدانية والحقيقية في كل شؤون الحياة وأولها الشأن السياسي، بدءا بتصحيح مفاهيم عفا عليها الزمن، زرعها الطغاة والمتنفذون في أذهان الناس البسطاء ليتوارثوها جيلا عن جيل وفي مقدمة هذه المفاهيم الخاطئة تقديس الأشخاص وتأليههم، إذ يتحتم على المعنيين إفهام الناس ان تقديس الأشخاص وعبادتهم أمر تحرمه الأديان كافة كونه يلغي دور الانسان ويحيله الى عبد ذليل خانع يقاد كما تقاد البهائم. كما يتوجب عليهم تشجيع العامة على ممارسة الرقابة الشعبية ومساءلة المتصدين للقيادة وادارة شؤون البلاد وان كانوا عبادا ورعين. حيث يجب احياء روح المسؤولية والشعور بالواجب عند الجميع بتسفيه كل طروحات الاتكالية والاستسلام لثقافة التصاغر بين يدي المسؤول وترديد مقولات التخاذل والاستضعاف.

ان الجميع مدعوون وكل من موقعه بالتذكير بان الانسان، كائنا من كان، مسؤول بشكل وبآخر عن جميع الامور التي تجري حوله سواء مسته أو أصابت غيره ولذا جاء في الأحاديث القدسية الشريفة "من بات غير مهتم بأمور الناس فليس منهم"، و"ملعون ملعون من بات شبعانا وجاره جائع".

لا شك ان المسؤولية هي روح المشاركة كما ان المساءلة هي أمر بمعروف ونهي عن منكر وبذلك تكون من القوة بحيث لا تستثني احدا ولا تصانع ولا تجامل احدا على حساب حقوق الآخرين ومهما كان منصبه ومهما كانت درجته الوظيفية والرسمية.

ان غياب روح المواطنة والشعور بالمسؤولية هي اولى مراحل استبداد الحاكم ومن اكبر وأهم الدوافع لطغيانه ولذا ورد في الحديث الشريف "اذا تركتم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تسلط عليكم شراركم وتأخذون بالدعاء فلا يستجاب لكم".

نحن بحاجة لإحياء مبادئ المساءلة بأطر وصيغ حضارية معاصرة كونها تشكل حجر الزاوية في انشاء دولة قوية تحت نظام ديمقراطي حر. فترك المسؤول يمارس سلطاته بهواه وكما يحلو له وكأنه ظل الله على الارض سيدفعه الى التمادي واستصغار الناس وهدر حقوقهم مما يثير حالة الفساد والافساد الاداري والمالي، ناهيك عن حالات الاثراء الفاحش على حساب المال العام وهدره وتبذيره على ملذات الحاكم أو المسؤول وحاشيته.

ان الشعوب التي تهاونت في استخدام حقوقها المشروعة، وتركت الحبل على الغارب لممارسات المسؤولين، دفعت الثمن غاليا بعد استفحال أمر أولئك المسؤولين وتنمرهم على من كان سببا في وصولهم الى مراكز المسؤولية، وانتهاجهم أساليب التسلط التعسفية، حيث تفرعنت تلك السلطات وأنشأت امبراطوريات وراثية استهانت بشعوبها وسامتها سوء العذاب والقهر. بعدما جذرت حالة الخضوع والخنوع والعبودية والانهزامية في دواخل نفوس تلك الشعوب، بحيث تفشت وتفاقمت وكأنها القدر المستحكم والداء الوبيل.

ولذلك جهد الأنبياء والمرسلون والصلحاء على الغاء الفوارق الطبقية وتبسيط العلاقة بين كافة الطبقات الاجتماعية وبين الحاكم والمحكوم بشكل خاص ومحاولة تثقيف الناس على الاعتزاز بنعمة الحرية التي وهبها الله تعالى لهم.

– لا تكن عبدا لغيرك وقد خلقك الله حرا.

– متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا؟!.

– انا حريتي فإن سلبوها تسقط الارض دونها والسماء.

ان الخروج من الحرية الذاتية والدخول في عبودية الأشخاص، بقدر ما تزري وتمتهن أصحابها، ستجبر الحاكم وتمجده وتضفي عليه سجافة من التعظيم وهالة من القداسة بحيث تصبح قراراته وتصرفاته معصومة من الخطأ وانتقادها ومناقشتها كفر والحاد لسيتفحل الأمر بمرور الزمن وكثرة العبيد فيضع الحاكم لنفسه ما شاء من الاسماء الحسنى ويقول انا ربكم الأعلى.

من الطبيعي ان يكون للاعلام الموجه الذي يجعل من الحكام آلهة بتفردهم بصفات فوق مستوى البشر دور كبير في اضعاف الوعي الثقافي والديمقراطي عند العامة وإشعارهم بالدونية تجاه المسؤول كونه مصونا غير مسؤول!.

نحن بحاجة لثقافة ديمقراطية لا تنحصر في آذان صاغية بل وألسن مطالبة وعيون مراقبة مثلما نتطلع لمسؤول يقول: "ان لكم علي حقا ولي عليكم حقا.. فإن خرجت منكم بغير القطيفة التي جئتكم بها من المدينة، فأنا خائن!".